قامت بين دولتين كل منهما ذات نظام سياسي غير ديمقراطي السلطة فيه يحتكرها حزب واحد..لهذا السبب بدأت الشراكة في بناء دولة الوحدة بقسمة السلطة على إثنين هما الحزب الإشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام..ولم يكن هناك حزب ثالث يستطيع أن يقول أنا حاضر ويجب أن أدخل طرفا في القسمة.

لكن تفاهم البيض وصالح على الوحدة إعتمد الديمقراطية كآلية للإنتقال التدريجي والمتواصل بالشراكة من مستوى القسمة على إثنين إلى مستوى القسمة على جميع اليمنيين بواسطة إنتخابات دورية يفترض أن يؤدي تعاقبها المنتظم والآمن والنزيه إلى إثبات وثبات نقاء مبادئ الدولة الجديدة ومصداقية الخيار الديمقراطي لنظامها السياسي.

وقد أثبت مرتكز الديمقراطية مصداقيته في أول إنتخابات نيابية جرت بعد الوحدة عندما نقل الشراكة من مستوى القسمة على إثنين إلى مستوى القسمة على ثلاثة وجاء بحزب التجمع اليمني للإصلاح إلى السلطة كشريك في البرلمان والحكومة ومجلس الرئاسة..فضلا عن شركاء آخرين أقل وزنا في البرلمان كالبعث والأحزاب الناصرية وحزب الحق وعدد من المستقلين.

لكن الآلة الإعلامية لتحالف المؤتمر الشعبي العام وتجمع الإصلاح ذهبت تفسر نتائج إنتخابات أبريل 1993 النيابية على أنها الكلمة النهائية في تقرير مصير دولة الوحدة..وقرأت النتائج بطريقة مخادعة تخدم مخطط التخلص من الشراكة الفعلية بين الشمال والجنوب، حيث صنف الحزب الاشتراكي اليمني على أنه حزب الأقلية وأن صناديق الاقتراع هي التي حددت الحجم الذي يستحقه ونقلته من شريك بالمناصفة إلى شريك في المرتبة الثالثة بعد المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وعليه أن يقبل بتراجع وزنه ودوره في تقرير مصير دولة الوحدة وصياغة نظامها السياسي وإلا سوف يواجه بتهمة الخروج على الشرعية..وبما أن الحزب الاشتراكي اليمني هو الذي مثل الجنوب في اتفاق الوحدة فإن التخلص منه هو للتخلص من الجنوب كشريك بإرادته وتحويله إلى ملحق بغير إرادته.

لقد تعرض الحزب الاشتراكي اليمني خلال الفترة الإنتقالية لحرب واسعة النطاق على المستويات السياسية والإعلامية والأيديولوجية، وعلى المستوى الأمني أيضا..وقد أثرت هذه الحرب على وزنه الإنتخابي..ومع ذلك كانت نتائج الإنتخابات مخيفة جدا لقيادة المؤتمر الشعبي العام، ولم تكن مخيفة أبدا لقيادة الحزب الإشتراكي اليمني..وإذا كانت قيادة المؤتمر قد أخفت خوفها على مستوى الخطاب المعلن فإن قيادة الإشتراكي لم تهتم بإبراز حجم النجاح الذي انتزعه حزبها في تلك الإنتخابات وجاء ثانيا بعد المؤتمر الشعبي العام وليس ثالثا بعد تجمع الإصلاح كما قيل ويقال إلى اليوم.

كانت لدى قيادة المؤتمر الشعبي العام قراءتان لنتائج إنتخابات أبريل 1993..الأولى معلنة خرجت من رحم الحاجة للتخلص من الحزب الاشتراكي اليمني، ومؤداها أن هذا الحزب خسر الانتخابات..والثانية غير معلنة، وفحواها أن الديمقراطية تحمل معها مخاطر تهدد مستقبل حزب المؤتمر تحديدا في ظل موازين القوى القائم..فالمؤتمر لم يحصل حتى على 50 % من دوائر معقله التاريخي (الشمال) وهو في أوج شعبيته كشريك في تحقيق الوحدة..ومن المشكوك فيه أن يحقق هذه النتيجة المتواضعة في أية إنتخابات قادمة بعد أربع سنوات..وهذه القراءة غير المعلنة شكلت واحدة من أهم حوافز حرب 1994 التي بدونها ما كان بمقدور المؤتمر الشعبي العام أن يصبح حزب "الأغلبية المريحة".

لم نكن في هذه الرؤية نرغب أن ندخل في تفاصيل إنتخابات 1993 النيابية..لكن بعض الرؤى التي قدمت إلى هذا الفريق أجبرتنا على ذلك عندما قرأت نتيجة تلك الانتخابات بطريقة خاطئة ورتبت على قراءتها الخاطئة إستنتاجات خاطئة كالقول بأن أزمة الوحدة نجمت عن تراجع وزن الحزب الاشتراكي اليمني من شريك بالمناصفة إلى شريك في المرتبة الثالثة بعد المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح..وهذه قراءة تخفي من حيث تدري أو من حيث لا تدري الأسباب الجوهرية لأزمة دولة الوحدة، وتتحدث عن الحزب الاشتراكي ولا تتحدث عن الجنوب الذي لا يحوز إلا على 20 % من الدوائر الإنتخابية لدولة الوحدة، وتريد من الجنوب أن يدفع ثمن أقليته السكانية ويتنازل عن شراكته في البناء الديمقراطي الناجز لدولة الوحدة طوعا أو كرها بحجة أن الحزب الاشتراكي لم يحافظ على نصيبه من السلطة الذي كان له خلال الفترة الإنتقالية..وهذا التحليل يقوم على المطابقة بين الجنوب وبين الحزب الاشتراكي اليمني..ولو أن هذه المطابقة صحيحة لما جاز للطرف الآخر في الأزمة أن ينكر عليه واجب الدفاع عن الجنوب والتحدث بإسمه، مع أنه هو الذي قاد الجنوب إلى الوحدة ومثله فيها.

أما الحزب الاشتراكي اليمني فقد انتزع في تلك الانتخابات نجاحا لافتاً للإنتباه رغم أنه خاضها في ظروف صعبة بالنسبة له..والأرقام المبينة في الجدولين التاليين تكشفان عن حقائق غيبها خطاب الأزمة والحرب التي تلتها، وقد آن أوان الكشف عنها.

يبين الجدول رقم (1) أن كتلة الحزب الاشتراكي مؤلفة من 72 عضوا بينهم 53 عضوا من الجنوب و19 عضوا من الشمال..فضلا عن 9 أعضاء مستقلين من خارجه حرص الحزب الاشتراكي على وصولهم إلى البرلمان..وأي تشكيك بهذه الأرقام هو من قبيل الرغبة في تضييع الوقت لأننا قادرون على إثبات صحتها بالأسماء وبالتفصيل الممل وبطريقة موثقة.

والحزب الاشتراكي اليمني ترك ثلاث دوائر في المحافظات الجنوبية للمؤتمر الشعبي العام..بينما لم يمكنه تحالف المؤتمر والإصلاح من الفوز حتى بدائرة واحدة داخل عاصمة دولة الوحدة التي ظلت أجهزتها الأمنية لأكثر من عشرين عاما منشغلة بملاحقة أعضائه ومنظماته..فقد زج بمعسكرات الجيش في كل دوائر العاصمة بما في ذلك دائرة رضية شمشير التي قضت المحكمة الابتدائية بفوزها في الدائرة 11 أمام صهير الرئيس السابق وأقرت بوقوع أعمال تزوير واسعة النطاق..لكن حكم الاستئناف جاء لصالح الحجري ضد رضية..وهذا غير مستغرب من قضاء لا يثق فيه معظم اليمنيين.

حصد الحزب الاشتراكي 19 دائرة إنتخابية في الشمال جاءته من تعز وإب والحديدة والبيضاء وذمار وريمة ومأرب ومن مديرية حرف سفيان بمحافظة صنعاء..وفي معظم الدوائر التي خسرها الاشتراكي كان يأتي في الترتيب الثاني وبفارق أصوات صغير..وقد خاض تلك الانتخابات أعزلا من أي تحالفات وبمرشحين من أبناء الطبقة الوسطى ليس بينهم مرشح واحد من أهل النفوذ والجاه والمال ممن يستطيعون تحقيق النجاح تحت أي يافطة حزبية..ومعنى ذلك أن الناخبين الذين صوتوا لمرشحي الاشتراكي كانوا عمليا يصوتون للحزب الاشتراكي نفسه.

ومن بين 245 دائرة في المحافظات الشمالية لم يحصد المؤتمر الشعبي العام سوى 117 دائرة، أي أقل من النصف..وإذا علمنا أن المحافظات الشمالية هي معقله التاريخي، وأن معظم مرشحيه هم من أهل الوجاهة والنفوذ، وأنه خاض الانتخابات متكئا على تحالف متين بينه وبين التجمع اليمني للإصلاح الذي آزره وشد عوده في تلك الانتخابات، وأنه استخدم المال السياسي والحضور السلطوي في جميع المحافظات، وأن الانتخابات جرت في وقت كان فيه المؤتمر الشعبي العام في أوج شعبيته كشريك في تحقيق الوحدة، إذا علمنا كل هذا فنحن أمام حزب تملكته مشاعر الشعور بالهزيمة والعداء للديمقراطية..ثم أن كتلته البرلمانية لم تكن تؤهل قيادته للعبث بمصير دولة الوحدة ودفع البلاد نحو الحرب لولا قيادة التجمع اليمني للإصلاح التي قاسمته وشاركته الرغبة في الحرب ووفرت لها الغطاء الأيديولوجي.

صحيح أن إنتخابات أبريل 1993 كانت نزيهة نسبيا مقارنة بما تلاها..لكن هذه النزاهة لم تكن كافية للحكم لصالح وجود ديمقراطية حقيقية في البلاد..فالواقع الموضوعي حينها لم يكن متوافرا على شروط حقيقية للديمقراطية..لم يكن الوعي الديمقراطي قائما على استقلالية الفرد وعدم تزوير إرادته..وحرية الاختيار الفردي كانت مندغمة في المجموع العصبوي القبلي والمناطقي ومتأثرة إلى حد كبير بالتحريض الأيديولوجي الديني ومحمولات التراث التاريخي للصراع بين الشطرين..لذلك غلبت الكثرة العددية على نتائج الانتخابات وأفرزت برلمانا عصبويا غير ديمقراطي..وبما أن 80 % من الدوائر الانتخابية يقع في الشمال الذي هو في الوقت نفسه المعقل التاريخي لخصوم الحزب الاشتراكي فمن الطبيعي أن يكون هؤلاء هم أصحاب الأغلبية العددية في البرلمان وأن يكون الحزب الاشتراكي صاحب الأقلية العددية..وقيادة الاشتراكي كانت تعلم هذا جيدا، ولم تكن ساذجة حتى تعلق مصير الجنوب وشراكته في دولة الوحدة بنتائج أول إنتخابات نيابية بعد إعلان الوحدة..غير أن الأغلبية العددية الناجمة عن التفاوت في عدد السكان تصرفت كما لو كانت أغلبية ديمقراطية معبرة عن وجود إندماج وطني حقيقي في ظروف طبيعية زالت معها كل آثار التشطير..وعلى قيادة الاشتراكي أن تقبل بحسم كل القضايا الخلافية من خلال رفع الأيدي داخل البرلمان الممثل لإرادة الشعب..وهذا ما لم يقبل به علي سالم البيض لما فيه من خلط بين قضايا بناء الدولة التي لا تحل إلا من خلال التوافق السياسي بين كل الأطراف وقضايا التنافس الحزبي الاعتيادي التي تحسم بعد الأصوات داخل البرلمان..ومن دواعي الأسف أن بعض الرؤى المقدمة إلى هذا الفريق مازالت تتعاطى مع نتائج إنتخابات أبريل 1993 بنفس العقلية التي دفعت البلاد نحو الحرب وأخرجت الجنوب من الشراكة الوطنية في دولة الوحدة.

وإذا عدنا إلى الجدول رقم (2) سنلاحظ أن الحزب الاشتراكي جاء أيضا في الترتيب الثاني من حيث عدد الأصوات..وهذا ما لم ينكره عليه أحد..لكن الحقيقة التي جرى التستر عليها هي أن 49.1 % من إجمالي أصواته جاء من الشمال مقابل 51.9 % من الجنوب..وهذا دليل قاطع على أنه الحزب اليمني الوحيد في انتخابات 1993، بينما برز المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح كحزبين شماليين حيث أكثر من 90 % من إجمالي أصوات كل منهما هي أصوات شمالية..وهذه أرقام تنزع ورقة التوت عن مزاعم الشرعية التي جرت حرب 1994 تحت رايتها، وتثبت أنها كانت حرب عصبيات في الشمال ضد اليمن عموما والجنوب خصوصا.

ثالثا: الإصلاح:

البند الثالث في محتوى الوحدة هو الإصلاح، وله جانبان أحدهما يخص الماضي التشطيري والآخر يخص الحاضر الوحدوي..وسنتناول هذين الجانبين فيما يلي:

1 – إصلاح كل ما ورثته دولة الوحدة من سنوات التشطير، سواء كان هذا الإرث من صناعة نظام الشمال أم من صناعة نظام الجنوب، أو كان بسبب حروبهما البينية الباردة والساخنة..وتحت هذا المفهوم للإصلاح تندرج قضايا كثيرة ورد بعضها في الرؤى المقدمة إلى هذا الفريق وبعضها لم يرد..وجزء كبير من هذه القضايا مدرج الآن في جدول أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل وله فريق خاص هو فريق العدالة الإنتقالية الذي يفترض أن ينظر في جملة من المظالم التي وقعت في الشمال وفي الجنوب.

وللتذكير، أثناء الأزمة التي سبقت حرب 1994 تقدمت قيادة الحزب الاشتراكي بمبادرة من 18 نقطة لحل الأزمة..وردت عليها قيادة المرتمر الشعبي العام بمبادرة من 19 نقطة..وكانت مبادرة الاشتراكي هي الأساس الذي اعتمدته لجنة حوار القوى السياسية لصياغة وثيقة العهد والإتفاق..أما مبادرة المؤتمر الشعبي العام فقد طواها النسيان..لكن حان وقت التذكير بها داخل هذا الفريق..فقد نص بندها السابع على "الكشف عن المفقودين من ضحايا الصراع السياسي قبل الوحدة، وإيجاد الحلول الإنسانية المناسبة لهذه القضية".. ونص بندها الثامن على "عودة الممتلكات والأراضي المصادرة والمؤممة ورد الحقوق إلى أصحابها مع إيجاد المعالجات المناسبة والإنسانية لمشكلة المنتفعين".

والسؤال الذي يفرض نفسه: كيف تصرفت قيادة المؤتمر الشعبي العام بعد حرب 1994؟..هل احترمت بعد الحرب ما تذرعت به لتبرير الحرب؟..هذا ليس سؤالاً إستفهاميا وإنما سؤال إستنكاري لأن الإجابة عليه معروفة لنا جميعا في هذا الفريق، بما في ذلك أولئك الذين يذرفون الدموع على ضحايا قانون التأميم..وهي للأسف الشديد دموع تفوح منها روائح الأيديولوجيا والتحيزات السياسية ولا أثر فيها لرائحة الوطن، وإلا لما خطر في بال أصحابها أن وحدة 22 مايو 1990 قامت على القفز فوق جراحات الماضي بما في ذلك جروح أحداث يناير 1986 التي كان يفترض أن تعالج في السنة الأولى للوحدة..وسيكون من باب المكايدات العبثية القول إن قيادة المؤتمر الشعبي العام كانت تريد هذا لكن قيادة الحزب الاشتراكي اليمني هي التي رفضت..وإذا وجد من يعتقد أن قيادة المؤتمر الشعبي العام كانت متعاطفة مع الطرف المهزوم في أحداث يناير، هكذا لوجه الله والوطن، سنذكره بالفقيد علي عبد الرزاق باذيب الذي مات كمدا أثناء الفترة الإنتقالية بعد أن انتهى من صياغة وثائق تأسيس حزب سياسي تقوده الشخصيات المدنية التي نزحت مع علي ناصر محمد ليكون الحزب المؤهل لمنافسة الحزب الاشتراكي إنتخابيا في المحافظات الجنوبية..حينها قيل لباذيب: "كف عن هذا التفكير، فنحن لا نريد أن نقوي الطرف الضعيف، وإنما نريد أن نضعف الطرف القوي، والمؤتمر الشعبي العام يتسع لكم لتتأرجوا لأنفسكم من خلاله"..حينها اعتزل الفقيد باذيب السياسة وفضل معظم رفاقه العودة إلى الحزب الاشتراكي على الإلتحاق بالمؤتمر الشعبي العام.

2 – أما ما يخص الحاضر الوحدوي في بند الإصلاح فهو تحقيق الدمج بين حقائق الدولتين الذي لم يكن قد تحقق عند إعلان الوحدة..فالوحدة لم تقم منذ البداية على الدمج كما توحي بذلك كلمة "إندماجية" اللصيقة ظلما بوحدة 22 مايو 1990.

لقد بدأت الوحدة بالجمع الميكانيكي وبالمجاورة بين حقائق الدولتين على أن يتم دمجها خلال الفترة الإنتقالية المقدرة في إتفاقية الوحدة بسنتين ونصف بحيث تفضي عملية الدمج إلى حقائق جديدة نوعيا هي حقائق دولة الوحدة لا حقائق دولة الشمال ولا حقائق دولة الجنوب..

ولأن الوحدة لم تقم إبتداء على الدمج فقد بقي الريال مجاورا للدينار وطيران اليمدا مجاورا لطيران اليمنية وتلفزيون عدن مجاورا لتلفزيون صنعاء وصحيفة 14 اكتوبر مجاورة لصحيفة الثورة، وقس بقية الحقائق على هذا المنوال بما في ذلك البرلمان والحكومة اللذان لم يدمجا وإنما جمعا ميكانيكيا.

وبسبب المجاورة والجمع الميكانيكي احتفظت حقائق كل دولة بتبعيتها البنيوية للنظام الذي أنتجها..وكان مجلس الرئاسة يدير حقائق دولتين يتوقف نوع العلاقة بينها على نوع العلاقة بين الرئيس صالح ونائبه علي سالم البيض..لذلك قيل إن الوحدة لم تتحقق عمليا إلا من خلال العلم والنشيد الوطني..لكن الخطورة الكبيرة في هذا الإجراء مثلتها وحدات الجيش التي تجاورت من غير دمج ثم انزلقت بسهولة نحو الحرب متأثرة بمناخ الأزمة السياسية ألتي أعقبت إنتخابات أبريل 1993 النيابية.

هنا نلاحظ أن دولة الوحدة المفترضة كانت عمليا دولة منقسمة..وهذا الانقسام بني بناء..وكأننا إزاء اتحاد كونفدرالي..ولأن نظام الشمال لم يكن مؤمنا بقضية الوحدة كمشروع سياسي وطني فقد أعاق عملية دمج حقائق الدولتين في إطار مخطط مدروس لتصفية الكيان الاعتباري لدولة الجنوب بمختلف مكوناته وحقائقه وشخوصه من خلال التطويق الإداري وعدم التمكين من ممارسة الصلاحيات والتحريض الأيديولوجي بشقيه السياسي والديني ثم الاغتيالات التي طالت العشرات من كوادر الاشتراكي..ثم جاءت حرب 1994 لتقضي على دولة الجنوب وتكرس دولة الشمال وتقضي على وحدة 22 مايو 1990 وتفرض على الجنوب وحدة 7 يوليو 1994 التي يرفضها كل الجنوبيين تقريبا..ويرفضها اليوم معظم الشماليين الذين أدركوا حقيقة حرب 1994 ودوافعها ورأوا نتائجها المدمرة على الأرض.

رابعا: التحالف:

البند الرابع في محتوى الوحدة هو التحالف بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني..فبما أن وحدة 22 مايو 1990 قامت على الدور المحوري لكل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي اليمني فمن البديهي أن يتوقف مستقبلها على نوع العلاقة ألتي ستنشأ بينهما..لذلك جاء مرتكز "التحالف" في محتوى الوحدة المتفاهم عليه بين علي البيض وعلي صالح ليعالج هذه الإشكالية..والمقصود به إبتداء التحالف بين الحزب الإشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام كنواة لتحالف وطني واسع يمارس دور الربان الذي يجب أن يقود سفينة الوحدة إلى بر الأمان..أي أن يمكن مرتكزات "الشراكة" و"الديمقراطية" و"الإصلاح" من التحقق الفعلي والطلاق النهائي مع أزمنة التشطير على كل الأصعدة.

يضاف إلى ذلك أن التحالف سيؤدي بالضرورة إلى تراجع الحساسيات الأيديولوجية القديمة بين الأحزاب السياسية إلى حدودها الدنيا وسيعزز عوامل الثقة فيما بينها..وهذا من أهم متطلبات الديمقراطية في أي بلد..فالديمقراطية غير ممكنة، داخل/ وبين الأحزاب ما لم تقم العلاقة بينها على قدر كبير من الثقة المتبادلة.

وفيما يتعلق بالتحالف تبين أن قيادة المؤتمر الشعبي العام كانت تسير وفقا لنهج مختلف تماما قائم على استثمار الحساسيات الأيديولوجية القديمة والموروث التاريخي للصراع بين الشطرين من أجل تأزيم الحياة السياسية ودفع البلاد بقوة نحو الحرب..وهذا ما كشفت عنه مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر فضلا عما صدر عن علي صالح نفسه من تصريحات فيما بعد أكد فيها أنه خلال الفترة الانتقالية كان يستخدم التجمع اليمني للإصلاح ورقة في الصراع السياسي.

يضاف إلى ذلك أن قيادة المؤتمر الشعبي العام ذهبت تلتف على الشراكة بين الشمال والجنوب من خلال شعار "لا شراكة إلا بالدمج بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي"..وفحوى هذا الشعار أن الوحدة ليست بين دولتين يجب أن تدمجا في دولة ثالثة لا هي دولة الشمال ولا هي دولة الجنوب، وإنما بين حزبين يجب أن يدمجا في حزب واحد..وهذا ما رفضته اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني جملة وتفصيلا معتبرة دمج هذين الحزبين إنقلابا على الديمقراطية وعلى الشراكة بين الشمال والجنوب..لكن "وثيقة التنسيق والتحالف على طريق التوحيد بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام" التي أشرنا إليها أعلاه تركت باب توحيد الحزبين مفتوحا على المستقبل عندما تتوفر شروط نجاحه..وهذا حل وسط اقترحه علي سالم البيض كي يقبل علي صالح بما تبقى من بنود الوثيقة، على أن تتسم العلاقة بين الحزبين بالتنسيق والتحالف، حيث أن طبيعة المرحلة ومهامها لا تحتمل التنافس بينهما.

ملاحظات على محتوى الوحدة:

والآن إذا قدر لنا أن نتخيل محتوى الوحدة وقد تحقق بنجاح فإن صورة المشهد السياسي في اليمن ستكون مختلفة تماما عن المشهد الذي رسمته نتائج حرب صيف 1994..لكن تلك الحرب قضت على حقائق دولة الجنوب وفرضت حقائق دولة الشمال على اليمن كله..وبذلك حكمت على محتوى الوحدة بالفشل وكرست النظام السياسي للجمهورية العربية اليمنية مع الإبقاء الشكلي على بعض مكتسبات الوحدة كالتعددية السياسية والإنتخابات الدورية للإيحاء بأن الوحدة القائمة هي وحدة 22 مايو 1990 السلمية المقترنة بالديمقراطية وبأن حرب 1994 كانت إضطرارية للقضاء على خطر الإنفصال وليس للقضاء على محتوى الوحدة وابتلاع الجنوب.

وعند النظر إلى محتوى الوحدة في ضوء نتائج حرب صيف 1994 يبدو أنه على قدر كبير من المثالية وربما السذاجة السياسية..فاليمنيون أحزابا ونخبا ومجتمعا لم يكونوا عام 1990 مؤهلين للديمقراطية..وهذا صحيح مبدئيا..ولكن في المقابل لم يكن من الممكن أن تتحقق الوحدة وأن تبنى هياكل دولتها ومؤسساتها بآليات الديمقراطية إبتداء لأن هذا يقتضي أن تكون نخبتا الحكم في الشمال والجنوب جاهزتين لتقديم تنازلات كبيرة قد تصل إلى حد تخليهما عن السلطة لصالح حكومة تكنوقراط مستقلة تنجز برنامج التوحيد الديمقراطي للدولتين خلال فترة إنتقالية تفضي إلى قيام دولة مؤهلة للوقوف على مسافة واحدة من كل الأحزاب..وعند نهاية هذه الفترة يدخل المؤتمر الشعبي العام والحزب الإشتراكي الإستحقاق الإنتخابي الأول إنطلاقا من خط سباق واحد يساوي بين كل الأحزاب أمام مؤسسات الدولة..وبما أن علي صالح وعلي البيض ليسا رجلين من طراز غاندي أو مانديلا فإن بناء دولة الوحدة بآليات الديمقراطية إبتداء لم يكن ممكنا لا نظريا ولا عمليا..ومن ثم لا بأس أن تكون الوحدة قد أعلنت على النحو الذي نعرفه ووفقا للمحتوى الذي عرضناه في هذه الرؤية.

لكن نجاح هذا المحتوى كان بحاجة إلى قيادة إستثنائية مقتنعة به وراعية له حتى يعبر مرحلة الخطر..كان بحاجة إلى قيادة متناغمة وجامعة مؤهلة للتوفيق بين كل الأطراف وتعزيز عوامل الثقة فيما بينها..وإذا كان البيض هو صاحب مفردات محتوى الوحدة فإن علي صالح لم يعترض عليه بل تظاهر بالحماس له وتعهد للبيض بأنه سيسير معه يدا بيد من أجل تنفيذه وأنهما سيشكلان ثنائيا متناغما ومتكاملا من أجل إنجاز هذا المشروع وسيدخلان التاريخ معا من أوسع أبوابه..بينما كان في قرارة نفسه يضمر الإنقلاب على المخطط على الرجل وعلى حزبه وعلى الجنوب برمته..والمهم بالنسبة له أن تذوب الشخصية الدولية للدولتين في دولة واحدة لتصبح الحرب القادمة المحتملة بينهما شأنا داخليا..وأن يكون هو رئيسا لدولة الوحدة ليضع البيض في خانة الخروج على رئيسه..وأن تكون صنعاء وليس عدن هي العاصمة..فالعاصمة هي مركز الشرعية وهي التي تفرض شروطها ونهجها ونمط حياتها ولها سياجاتها الأمنية الممتدة من الجيش والأمن إلى قبائل الحواز..والموروث التاريخي للصراع بين الشطرين مازال حيا في الذاكرة تغذيه الحساسيات الأيديولوجية القابلة للإستخدام ضدا على مبدأ: "الوحدة تجب ما قبلها".

لقد كان علي صالح مخلصا لنظامه الشطري القديم بتحالفاته القائمة حينها ولم يكن في أعماقه يقبل بمحتوى الوحدة الذي بني على نقد النظامين الشطريين واستوجب زوالهما الطوعي في النظام السياسي الديمقراطي المفترض لدولة الوحدة.

كان علي صالح يفكر بطريقة مختلفة تصنف نظام الشمال في المعسكر الدولي الذي انتصر في الحرب الباردة وتصنف نظام الجنوب في المعسكر المهزوم..ووفقا لهذا التفكير من حق المنتصر أن يستميت من أجل إنتصاره وعلى المهزوم أن يستسلم لقدره..لهذا إعتبر صالح ذهاب البيض إلى الوحدة ترحيلا لهزيمة حتمية يجب أن تلحق به وبحزبه بأثر رجعي..لكن نتائج انتخابات أبريل 1993 كانت صادمة لحسابات علي صالح، فالحزب الاشتراكي الذي حمل راية الوحد وانتصر لها إنتصر أيضا في الديمقراطية عندما حصد مقاعد الجنوب ونافس بجدارة في الشمال وأثبت أنه يسير في خط تصاعدي، وأن حضوره في دولة الوحدة أحدث حراكا في محافظات الشمال وأنعش آمال أبنائها بالتغيير وتحقيق الشراكة الفعلية في السلطة والعدالة في توزيع الثروة والانتصار التدريجي للديمقراطية وتحقيق الاصلاح الشامل..وهذا الخط التصاعدي لمسيرة الحزب الاشتراكي هو الذي حرك قرار الحرب ضده..وكانت الوحدة والديمقراطية والإصلاح من بين أهم ضحايا الحرب.

ثانيا: محتوى القضية الجنوبية:

أيها الإخوة أعضاء فريق القضية الجنوبية:

اشتملت رؤيتنا لمحتوى القضية الجنوبية على 24 صفحة..وهذا تلخيص لها لغرض القراءة..وكنا في رؤيتنا السابقة لجذور هذه القضية قد حددنا نطاقها الزمني بالفترة الواقعة بين 22 مايو 1990 وحتى الآن..وفي تلك الرؤية أوردنا عددا كبيرا من الشواهد والمقارنات التي تؤكد بأن حرب 1994 لم تكن ضرورية ولم تكن دفاعا عن الوحدة، وإنما هروبا من بناء دولة الوحدة..ونتائج الحرب على مستوى اليمن عموما، وعلى مستوى الجنوب خصوصا تثبت أنها كانت حرب عصابات ضد الوطن، وأنها أكثر الحروب الداخلية في تاريخ اليمن قذارة وخسة بكل المعاني الأخلاقية والإنسانية والوطنية والدينية.

وفي رؤيتنا هذه لمحتوى القضية الجنوبية ميزنا بين مستويين في هذا المحتوى هما محتوى القضية الجنوبية بالمعنى الوطني العام ومحتواها بالمعنى الجنوبي الخاص.

محتوى القضية الجنوبية بالمعنى الوطني العام:

في رؤيتنا لجذور القضية الجنوبية كنا قد كشفنا عن الطابع الانتقائي للتسمية، وقلنا إنها كشفت عما تريد وأخفت ما لا تريد..وما أخفته هو محتواها الوطني العام..ومن أجل إبراز هذا المحتوى بحثنا في محتوى الوحدة..وتبين لنا أنه يتضمن أربعة مرتكزات هي: الشراكة والديمقراطية والإصلاح والتحالف.

أولا: الشراكة:

الشراكة هي الأصل في الوحدة..وهي من ناحية شراكة وطنية بين الشمال والجنوب..وهي من ناحية أخرى شراكة سياسية بين كل اليمنيين.

1 – الشراكة الوطنية بين الشمال والجنوب:

تعني هذه الشراكة أن الجنوب والشمال متكافئان في الإعلان عن دولة الوحدة وفي عملية تأسيسها من الألف إلى الياء..فما تم يوم 22 مايو 1990 هو لحظة التدشين في بناء دولة الوحدة وليس لحظة الإنتهاء المشروطة بظروف اشتغال ديمقراطي طبيعي لكل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، على النحو الذي يسمح لأي حزب إذا خرج من السلطة بآليات الديمقراطية أن يعود إليها بالآليات نفسها.

2 – الشراكة السياسية بين كل اليمنيين:

وتعني ضمان الحقوق السياسية بالتساوي لكل اليمنيين أفرادا وأحزابا وتنظيمات ومنظمات مجتمع مدني.

ثانيا: الديمقراطية:

بما أن الشراكة السياسية بدأت بقسمة السلطة على حزبين هما الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام، فالديمقراطية هي الآلية اللازمة للإنتقال بالشراكة السياسية من مستوى القسمة على إثنين إلى مستوى القسمة على الجميع بواسطة إنتخابات دورية يؤدي إنتظامها المتواصل إلى إثبات وثبات النهج الديمقراطي للدولة ونظامها السياسي.

ثالثا: الإصلاح: وله شقان على النحو التالي.

1 – إصلاح ما ورثته دولة الوحدة من سنوات التشطير في الشمال وفي الجنوب.

2 – دمج الحقائق العسكرية والأمنية والاقتصادية والمالية والإدارية والقانونية والتعليمية...الخ للدولتين الشطريتين في دولة الوحدة..بحيث تصبح حقائق مختلفة لا هي حقائق دولة الشمال ولا هي حقائق دولة الجنوب.

رابعا التحالف:

بما أن الوحدة قامت على الدور المحوري لكل من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام فإن مستقبلها يتوقف في البداية على نوع العلاقة بين هذين الحزبين..لذلك اقتضى الأمر أن تكون العلاقة بينهما تحالفية، وأن يكون التحالف بينهما نواة لتحالف وطني واسع يلعب دور الربان الذي يصل بسفينة دولة الوحدة إلى بر الأمان.

لقد شكلت هذه المرتكزات مجتمعة محتوى وحدة 22 مايو 1990..وإذا كانت حرب 1994 قد أطاحت بهذه المرتكزات مجتمعة..فمعنى ذلك أنها أطاحت بمحتوى الوحدة، بل أطاحت بالوحدة ذاتها..فلم تعد هناك وحدة..والوضع القائم هو إحتلال في نظر البعض، وضم وإلحاق في نظر آخرين..ومهما إختلفت التسميات فكلها تجمع على أن ما هو قائم ليس وحدة.

إن الإطاحة بمحتوى الوحدة هو محتوى القضية الجنوبية بالمعنى الوطني العام..وبهذا المعنى يكون الإنتصار للقضية الجنوبية هوانتصار للوحدة.

محتوى القضية الجنوبية بالمعنى الجنوبي الخاص:

كانت حرب 1994 كارثة على اليمنيين شمالا وجنوبا..لكن نتائجها كانت مأساوية على الشعب اليمني في الجنوب إلى درجة لا تطاق..وقد أشارت معظم الرؤى المقدمة إلى النهب الواسع للأرض والمزارع والمساكن والمؤسسات والمصانع والثروات الطبيعية ومناطق الاصطياد السمكي..كما أشارت إلى التسريح الجماعي من الجيش والخدمة المدنية وإلقاء المسرحين إلى رصيف البطالة..ونحن لا نريد أن نكرر ما هو معروف عند أطراف هذا الفريق..لكنا سنلتفت إلى الجوانب التي أهملت وهي في نظرنا على قدر كبير من الخطورة..وهي كما يلي:

1 – تدمير الهوية اليمنية للجنوب التي أوصلت اليمنيين إلى وحدة 22 مايو 1990..ويظهر هذا من خلال مسمى "القضية الجنوبية" نفسه الذي يستقطب الحشد على أساس جهوي لا يفرق بين الجنوبيين الذين اكتووا بنار الحرب والجنوبيين الذين استفادوا منها.

2 – تدمير قدسية الوحدة عند أبناء الجنوب الذين أصبحت الوحدة بالنسبة لهم هي المعنى المرادف للحرب والنهب والإقصاء والتهميش والإبعاد والإفقار والإذلال.

3 – تعميق بعد الشعور بغياب الدولة عند أبناء الجنوب الذين تعودوا على حضورها حتى في الظروف الصعبة..ففي أحداث يناير غابت الدولة أثناء الأحداث، لكن بمجرد أن اختفى صوت آخر طلقة رصاص عادت الدولة بسرعة وبكامل هيبتها..وهذا يعني أن الدولة في الجنوب ليست مؤسسات فقط، ولكنها أيضا قيم مترسخة في المجتمع..ولو أن الشمال شهد أحداثا مثل أحداث يناير سيكون من الصعب عليه أن يعود بسهولة إلى الأوضاع الطبيعية.

4 – للشعب اليمني في الجنوب إرث تاريخي في النضال ضد المستعمر الأجنبي من أجل التحرير وضد السلاطين من أجل التوحيد..وهذا الإرث مصدر مهم من مصادر اعتزازه بذاتيته..لكن المنتصر لم يحترم هذه الذاتية وذهب يتصرف بطريقة إستعلائية ويتعامل مع أبناء الجنوب كصومال وهنود وخاصة في مدينة عدن التي لا تربطه بها علاقة وجدانية كتلك التي تربط من يسميهم صومالا وهنودا.

5 – إن القضية الجنوبية في بعدها الحقوقي ليست مجرد أراض سرقت ومؤسسات دمرت أو نهبت..إنها في المقام الأول قضية إنسان تعمد المنتصر في حرب 1994 أن يلغي كيانيته وكرامته بعد أن ألغى حقوقه المادية في الوظيفة العامة وفي التملك، وألغى تاريخه في النضال، وألغى عاطفته تجاه وطنه عندما ذهب يتهمه بالإنفصال، وينهبه جهارا نهارا باسم الوحدة.

6 – في البعد الإنساني للقضية الجنوبية تتقاطع أبعاد كثيرة سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية..فالإنسان اليمني في الجنوب تعرض لحصار مهين في مصادر كسبه وعيشه..فقد كان قبل 22 مايو 1990 لا يخشى من الغد رغم تواضع مستوى حياته في ظل دولة الرعاية..لكن المنتصر في حرب 1994 صادر عليه مستقبله ففقد وظيفته العامة، ومن لم يفقدها لا يستطيع الترقي بحسب قدراته وكفاءته ومعارفه، لأن الدولة التي كانت تضمن له هذا لم تعد موجودة..وكانت تضمن له حقوقه المستحقة له دون النظر إلى الطبقة أو الفئة التي ينتمي إليها أو المنطقة التي جاء منها.

7 – كان الإنسان اليمني في الجنوب يعيش وكله أمل بأن حياته ستتحسن وبأنه سيجد السكن..لكن المنتصر دمر أحلامه وآماله..لقد نهب أراضي الجمعيات السكنية، ورفع الأسعار في السوق بما في ذلك إيجار المساكن التي لا يقدر على دفعها..وفجأة رأى الإنسان اليمني في الجن